

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الوالي،

السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي،

السيدة ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة،

السيدات والسادة الحضور،

يسعدني في البداية أن أقدم بالشكر الجزيل للسيد والي ولاية تيزي وزو على استضافته لفعاليات هذه الدورة التكوينية لصالح انتخابات المجالس الشعبية البلدية والولائية وأن أرحب بالسيدات والسادة الذين شرفونا بحضورهم.

بالمناسبة أبلغكم أطيب تحيات السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية الذي يولي اهتماما كبيرا لهذا البرنامج الذي يستهدف بناء قدرات منتخبات المجالس المحلية المنتخبة وتعزيز ثقافتهم السياسية والمعرفية لتمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في العملية السياسية كمرشحات وناخبات.

حضرات السيدات والسادة،

إن التمكين السياسي نجد أسسه في المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين وترقية الحقوق السياسية للمرأة بالنسب للدولة الجزائرية فإن هذا المبادئ مسألة جوهرية لأنها شرط أساسي للحكم الرشيد وترسيخ قيم الديمقراطية.

لذلك قد تم تكريس هذه المبادئ في مختلف الدساتير والتشريعات وتفعيلها بصفة صريحة في المنظومة القانونية التي ركزت على تعميق هذه الأسس ويكفي أن نقول أن ترقية الحقوق السياسية للمرأة ارتبطت بالإصلاحات المنظمة لقواعد العملية السياسية والتحديث السياسي لأجهزة الدولة.

إن التمكين السياسي للمرأة كرسه دستور 2008 وأكد عليه دستور 2016 في مادته 35-3 التي تنص على أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وهو ما يعد قفزة نوعية في مجال حقوق الإنسان في بلادنا وكلل بوضع آليات

تدعم مشاركة المرأة في رسم السياسة العمومية من خلال انخراطها في الأحزاب السياسية ومختلف المؤسسات التمثيلية.

إلا أنه يجدر بنا العرفان بأن ما تحقق من تقدم في مجال ترقية حقوق المرأة بالجزائر على المستوى التشريعي والقانوني أو السياسي والاقتصادي وفي مجال حماية المرأة من كل أشكال العنف ما كان ليكون ويتجسد فعليا لولا توفر إرادة سياسية صادقة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي عمل على إعطاء المرأة الجزائرية مكانة مميزة ترقى لمستوى الحياة السياسية والاقتصادية المنشودة وهذا نابغ من قناعاته وإيمانه القوي بأن المساواة بين الجنسين وترقية الحقوق السياسية للمرأة هي ركائز أساسية للديمقراطية من دونها لا مجال للحديث عن الديمقراطية.

لقد رفع التحدي وفرض التغيير في مجال التمثيل السياسي للمرأة بإعطائها حضا أوفر في الانتخابات وأقر الأطر القانونية الرامية إلى فتح الحقل السياسي للمرأة لاسيما بتبني نظام الحصص الإجباري في القوائم الانتخابية فعليا وتم إدراج منظومة قانونية كاملة لتمكين المرأة من ممارسة حقها المشروع ضمن الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة دون أي قيد أو شرط وتتمثل في القانون العضوي رقم 12 - 04 المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون العضوي رقم 12 - 03 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والقانون العضوي رقم 10 - 16 المتعلق بنظام الانتخابات التي كان لها أثر اجابي حيث أفرزت محليات 2012 النتائج التالية:

- المجالس الشعبية البلدية بلغت النسبة 16,56 %.
- المجالس الشعبية الولائية بلغت النسبة 29,69 %.

إن هذه الإصلاحات ساهمت بكثير في تغيير الخريطة السياسية في الجزائر وتحقيق نقلة نوعية بتحسين مكانة المرأة على مستوى المجالس المنتخبة مما مكن الجزائر من تبوأ المرتبة 26 عالميا والثانية قاريا بعد روندا والأولى عربيا.

حضرات السيدات والسادة،

من هذا المنطلق كان لابد من مرافقة هذا التقدم المحرز في مجال ترقية الحقوق السياسية للمرأة لتمكينها من أداء أدوارها. لهذا شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإعداد برنامجا هاما بالشراكة مع هيئات الأمم المتحدة التي تهتم بترقية المرأة في إطار برنامج التعاون لاسيما الخاص بتدعيم المساواة الفعلية في الحقوق بين الرجال والنساء في الجزائر 2015-2018، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (FEMMES-ONU) الذي يحتوي على عدة محاور من بينها تنظيم دورة تكوينية في التمكين الانتخابي لصالح منتخبات المجالس الشعبية البلدية والولائية بهدف إعداد قيادات نسائية مؤهلة وقادرة على المنافسة في الانتخابات وبناء القدرات وتنمية المهارات الانتخابية.

إن السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية شديد الإصرار على الاستثمار في المورد البشري وتأهيلها المرأة سياسياً لأنه مؤمن بأن المنتخبات اللاتي أثبتن كفاءة في المحليات سوف يصبحن نواة جيدة لتمثيل المرأة في مختلف المجالس والمناصب في السنوات القادمة لذلك فهو يدعو المنتخبات للعمل أكثر للوصول إلى مراحل أعلى تكون فيها المرأة المنتخبة فاعلة على مستوى المجالس.

تعتبر هذه الدورة التكوينية سانحة للمنتخبات لتلقي المعرفة التقنية والعملية النوعية من طرف خبيرات متخصصات اللاتي سيعكفن طيلة أربع أيام على تقديم أدوات التمكين الانتخابي وقيادة الحملات الانتخابية والتواصل الإيجابي وكسب التأييد من طرف المنتخبين. وعليه لابد من التركيز خلال هذه الدورة على الآليات العملية للقيام بالمرافعة واستعمال المنهج التشاركي الذي يسمح من الوصول إلى قرارات وخيارات مبنية على أسس الشراكة في كافة المجالات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أجدد شكري للسيد الوالي كما أشكر شركائنا هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتفاعلها مع تطلعات المرأة الجزائرية وممول هذا البرنامج لدعمه المالي وأتمنى التوفيق لأشغال هذه الورشات وأن تكون نتائجها خطوة أخرى لدفع هذا الموضوع نحو مسار واعي وواعد.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم